

## استغلال مرشحين للرئاسة لموارد الدولة يغذي المخاوف من انحياز الإدارة في تونس رئيس الحكومة المفوض يبحث برسائل طمأنة بشأن حياد الدولة



بعث رئيس الحكومة المفوض كمال مرجان برسائل طمأنة مفادها حرص الحكومة على حياد الإدارة خلال الانتخابات القادمة، وذلك وسط تصاعد الاتهامات باستخدام بعض المرشحين لموارد الدولة.

تونس - يغذي تبادل الاتهامات المتصاعد بين المرشحين للانتخابات الرئاسية التونسية، وخاصة بين رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد ووزير الدفاع المستقل عبد الكريم الزبيدي بشأن استغلال موارد الدولة، المخاوف من انحياز الإدارة، وهو ما دفع رئيس الحكومة المفوض كمال مرجان إلى إطلاق رسائل طمأنة للتأكيد على وقوف الإدارة على مسافة واحدة من جميع المرشحين. وشدد مرجان، على "ضرورة أن تتلزم الإدارة الحياد وأن تقف على نفس المسافة من كافة المرشحين للانتخابات الرئاسية"، وذلك لدى إشرافه مساء الثلاثاء، بقصر الحكومة بالقصبة على مجلس وزاري مُصَيِّق حول "تنظيم الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها".

كما دعا مرجان إلى "ضرورة توفير أفضل الظروف المادية واللوجستية، من أجل إنجاح هذه الانتخابات". وتزايدت حدة التجاذبات في الحملات الانتخابية مع دخولها اليوم الرابع. ويعد الزبيدي والشاهد أبرز مرشحين داخل ما يسمى بـ "التيار الحداثي"، ويبدو واضحا أن كليهما يعمل على استقطاب قواعده هذا التيار الذي أصر على دخول الانتخابات مستحضرًا رغم الحملة التي أطلقت لاختيار مرشح واحد يجنب التيار خطر عدم الوصول إلى الدور الثاني لاسيما مع تصاعد اسهم الشعبويين إضافة وجود فرص بشأن صعود مرشح الإسلاميين عبدالفتاح مورو.



نيل بيفون  
تفويض كمال مرجان  
خطوة إيجابية لكنها  
غير كافية

وأكد عبدالكريم الزبيدي أن يوسف الشاهد "انطلق في حملته الانتخابية منذ 6 أشهر واستعمل أدوات ووسائل الدولة"، مشيرًا إلى أنه أذلة على ذلك، مضيفًا أن "الشاهد أدخل تحويرات بسلك الولاية واجتمع بهم وبالمعتدين لإسداء التعليمات في ما يخص الانتخابات القادمة".

وتساءل الزبيدي في تصريحات إذاعية محلية "كم للشاهد من وزير وكاتب دولة يستعملون سيارات الدولة وسواها والمحرقات في الحملات الانتخابية؟".

وتابع "يوسف الشاهد استعمل طائرة عسكرية من طراز C 130 إلى جانب سيارة مصفحة في زيارات لا علاقة لها برئاسة الحكومة مثل افتتاح مؤتمر طبي تنقل إليه بطائرة تكلفت 40 ألف دينار على المجموعة الوطنية وتدشين محطة فولتوضوية بتوزر استعمل فيها طائرة عسكرية كلفت المجموعة الوطنية 50 ألف دينار".

وأشار إلى أنه تحدث عن ذلك في العديد من المناسبات ولكن ليس أمام المال وفي الإعلام نظرا لأنه يشغل خطة حساسة هي وزير الدفاع.

وكان رئيس الحكومة يوسف الشاهد أعلن في 22 أغسطس الماضي تفرغه للانتخابات الرئاسية بعدما فُوض صلاحياته لوزير الوظيفة العمومية كمال مرجان مؤقتا.

وجاءت الخطوة التي قام بها الشاهد بعدما طالبته قوى وشخصيات سياسية بالاستقالة إضافة إلى سبعة من الوزراء بسبب ترشحهم للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

واستندت هذه المطالب إلى المخاوف من تعهد المسؤولين الحكوميين بتوظيف أجهزة الدولة إلى أن لا أذلة على ذلك، حملاتهم للانتخابات الرئاسية المقررة في 15 سبتمبر المقبل والتشريعية في أكتوبر.

ويرى مراقبون أن الخطوة التي اتخذها الشاهد تعتبر خطوة منقوصة ولا تبعد المخاوف من استغلال موارد الدولة باعتبار أن رئيس الحكومة المفوض ينتمي إلى حركة "تحيا تونس".

### احتماد التنافس

وجاءت اتهامات الزبيدي للشاهد بعدما دعاه مدير الحملة الانتخابية للشاهد سليم العزالي الأسبوع الماضي، إلى توضيح موقفه بخصوص استقالته من وزارة الدفاع من دعائها، مرجحا أن يكون الزبيدي قد غيّر موقفه من الاستقالة وقرر البقاء وتقديم إجازة إلى حين انتهاء العملية الانتخابية.

وقال مدير حملة الشاهد "إن لدى حزب تحيا تونس معلومات تفيد بأن الزبيدي بصدد عقد اجتماعات مع شخصيات سياسية في مكتبه بمقر وزارة الدفاع وباستغلال الملحق الإعلامي للوزارة في حملته، ويستعمل الموارد البشرية للوزارة في حملته الانتخابية".

ويواجه الشاهد أيضا تهمة توظيف القضاء للتحلل من نيل القروي أحد أبرز منافسيه في السباق الرئاسي الذي يقبع في السجن منذ 22 أغسطس. ورفضت محكمة الاستئناف الثلاثاء، الإفراج عن القروي بحسب ما أفاد محاموه الذين طلبوا تمكين موكلهم من القيام بحملته الانتخابية مثل باقي المرشحين.

ويرى الكثير من المراقبين بمن فيهم الخصوم، أن القضاء تم توظيفه في هذه القضية. وكانت الحكومة قدمت مشروع قانون يتيح إقصاء القروي من سباق الرئاسة، لكن هذا التعديل الذي صوّت عليه البرلمان لم يتم إصداره بسبب رفض الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي توقيعه.

وثبتت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المكلفة بتنظيم الانتخابات

صابر بلدي  
صحافي جزائري

الجزائر - ينتظر أن يقدم الأمين العام لجبهة التحرير الجزائرية محمد جميعي، استقالته لأعضاء المكتب السياسي في جلسة استثنائية لتتلم نهار الخميس، بمقر الحزب في العاصمة، للتخلص من الارتدادات المنتظرة للقرار الذي فاجأ الرأي العام، على اعتبار أنه كان مناصرا للسلطة الحاكمة وقيادة مؤسسة الجيش تحديدا.

ومع توقعات لالتحاق محمد جميعي، بالمجموعة المسجونة في سجن الحراش، بسبب شبهات الفساد التي تحيط بمساره المهني والسياسي، سيتلقى الحزب الحاكم ضربة قاصمة تزيد من حدة الأصوات الداعية إلى تجريد من الشعار التاريخي، وحتى إلى حله تماما، لاسيما وأنه سيكون الأمين العام الثاني للحزب الذي يسجن بعد جمال ولد عباس.

ويعد محمد جميعي، من الجيل الجديد الذي التحق بالحزب الحاكم، وتدرج سريعا في مختلف المسؤوليات، محافظا تبسة لثلاث عهديات نيابية، وعضوا قياديا وأمينًا عاما، وكان من المقربين من نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وإذ حاول الرجل التخلص سريعا من تركة مناصرته لمشروع العهدة الخامسة لبوتفليقة، ومن عبارته الشهيرة لتفزيون فرنسي، "لم تلده أمه من يجرو على منافسة بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية"، ومباشرة حملة تجميل دفع فيها أموالا باهظة لتفزيون محلي خاص، فإن قرار القضاء جاء مفاجئا له وللرأي العام، خاصة وأنه لم يتوان عن مناصرة توجهات المؤسسة العسكرية في فرض مخارج الأزمة السياسية.

ودخل نواب برلمانيون وقياديون في الحزب، منذ الكشف عن طلب رفع الحصانة البرلمانية، في اجتماعات مغلقة من أجل احتواء الوضع الجديد، والدفع بالأمين العام إلى تقديم استقالته في اجتماع هيئة المكتب السياسي المنتظر نهار الخميس بالعاصمة. ويعد النائب البرلماني وأمين عام الحزب الحاكم، أحد رجال الأعمال الذين مولوا الحملات الانتخابية للرئيس السابق بوتفليقة، في مختلف الاستحقاقات الرئاسية، وهو ابن إحدى العائلات الثرية المالكة لعدة شركات ومؤسسات خاصة في المجال الإلكتروني منزلي (علامة ستار لايت).

وكان تصريحه المثير لقناة الشروق الخاصة المحلية في بحر هذا الأسبوع، لما سئل عن نهم اشتغاله في التهريب على الحدود الشرقية، "كل العائلات في

## فضائح الفساد تعمق أزمة جبهة التحرير الجزائرية

مدينة تبسة تشتغل في التهريب إلا عائلة جميعي، قد عجل بخطوات سقوطه من الواجهة، بعدما أثار غضبا كبيرا لدى سكان المحافظة التي ينحدر منها.

ولا تزال الاستفهامات تلف وضع جميعي ووضع الحزب الحاكم في البلاد، بعد التطورات الأخيرة، لاسيما حول جدية السلطة الجديدة في حربها المفتوحة على الفساد المالي والسياسي، بعد اتهامات وجهها المعارضون لقيادة الجيش بحماية جزء مما تسهمها بـ "العصابة"، بسبب قربها من الرجل الأول في المؤسسة العسكرية الجنرال قايد صالح، ومنها محمد جميعي، بهاء الدين طلبة وعمار سعداني.

قرار القضاء جاء مفاجئا، خاصة وأن جميعي لا يتوان عن مناصرة توجهات المؤسسة العسكرية في فرض مخارج الأزمة

ومع ذلك يذهب البعض إلى اعتبار النمط المتبع في الإطاحة برموز العهد البوتفليقي، بأنه ينطوي على أجندة سياسية تستهدف في كل مرة التضحية برمز من الرموز لإقناع الحراك الشعبي بجدية السلطة في مشروعها والرضا بالخارطة السياسية التي وضعتها للخروج من الأزمة السياسية (تنظيم الانتخابات الرئاسية).

ويصر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، على أن "الحرب على الفساد لا يمكن أن تتم إلا في ظل سلطة شرعية وتغيير سياسي شامل في البلاد، بضمان الاستقلالية والحرية للقضاء والإعلام والمؤسسات"، وأن ما يجري حاليا هو "تصفية حسابات بين أجنحة السلطة لا غير".

ورفض الناطق الرسمي المكلف بالإعلام في حزب جبهة التحرير الوطني محمد لعماري، في اتصال مع "العرب"، التعليق على التطورات المستجدة في الحزب وانعكاساتها عليه في المرحلة القادمة، خاصة وأن توقعات تذهب إلى إمكانية سحب الثقة من الهيئات المنبثقة عن المؤتمر الأخير للحزب، الذي أقر محمد جميعي أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني.

وكان بيان المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، قد أعلن أن السلطة القضائية طلبت منه مباشرة عملية سحب الحصانة البرلمانية عن ثلاثة نواب برلمانيين ينتمون إلى حزب جبهة التحرير الوطني، ويتعلق الأمر بكل من محمد جميعي، إسماعيل بن حمادي، وبري ساكر، فضلا عن عضو مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) السيناتور أوراغي أحمد.

## سلامة يطالب بصلاحيات أكبر لوقف القتال في ليبيا

وفي السياق نفسه حذر سلامة من "كارثة" محدقة قد تقود منطقة شمال أفريقيا بأسرها إلى الفوضى، في حال استمرار مضاعفة الدعم العسكري لأحد أطراف الصراع في ليبيا.

وقال إن "ليبيا تواجه اثنين من السيناريوهات المقلقة للغاية؛ الأول: مواصلة النزاع واستمرار قتل الليبيين، وتزايد التهديدات الإرهابية العابرة للحدود".

فيما يمثل الثاني في "مواصلة مضاعفة الدعم العسكري لأحد أطراف الصراع سيؤدي إلى كارثة محدقة تقود إلى سقوط المنطقة بأسرها في الفوضى".

وتدعم تركيا المجموعات المسلحة المسيطرة على العاصمة وميليشيات مصراة بالسلاح والطائرات المسيرة، في تحد لحظر التسليح الدولي المفروض على ليبيا منذ 2011.

ويثير صمت المجتمع الدولي حبال حرق تركيا لقرار حظر التسليح على ليبيا استغراب الليبيين والمراقبين للشأن السياسي، ويرى هؤلاء أن وقف تدفق السلاح التركي إلى الميليشيات يعد أول الخطوات التي يجب أن يتخذها المجتمع الدولي إذا كان فعلا جادا في مساعده لوقف إطلاق النار واستئناف الحوار.

حفر عملياته العسكرية للسيطرة على طرابلس، ما أوقف العملية السياسية وأسقط الدولة في أتون النزاع من جديد.

ويضع الطرفان شروطا تعيق عملية استئناف العملية السياسية، حيث يطالب الإسلاميون المسيطرون على حكومة الوفاق بانسحاب الجيش من المواقع التي سيطر عليها جنوب طرابلس وإقصاء القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر من أي عملية سياسية في المستقبل.

وفي المقابل، صعد مجلس النواب من شروطه وأعلن بعض أعضائه رفضهم الجلوس مع التيار الإسلامي بمن فيهم ممثلو تنظيم الإخوان المسلمين. ورفض عضو مجلس النواب علي السعيد أي تسوية سياسية للأزمة في البلاد تشمل الميليشيات المسلحة وجماعة الإخوان التي وصفها بالإرهابية.

وحذر عضو مجلس النواب من مطالبات بعقد اتفاقيات أو الدعوة إلى اجتماعات أو مفاوضات لن تعود بالفائدة بل ستطيل أمد الأزمة، مؤمها إلى أن الهدف منها هو عرقلة تقدم الجيش الوطني نحو استعادة السيطرة على العاصمة طرابلس.

ودعا إلى "مواصلة جهود الوساطة وإيصال المساعدات الإنسانية"، ولفت إلى أنه في مثل هذا اليوم، "أطلق

وشدد على أنه "دون التزام كل الجهات الخارجية سيتواصل هذا النزاع".

في إطار "حملة مكثفة مع أصحاب المصلحة الدوليين، لتنظيم اجتماع مع الأطراف الليبية المعنية".



صوت السلاح مازال الأعلى